جمـهـوريـة الـعـــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامـعـة واســـط
كـــلـيـة الـتـربيـة
قـســـم التـاريـخ

الإقطاع في لواء العمارة

١٩٢١ـ ١٩٥٨

رسالة تقدّمت بها الطالبة :

إكرام فارس غانم العكيلي

إلى مجلس كليّة التربية ، جامعة واســط

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث .

بإشراف

أ. د. فاهم نعمة ادريس الياسري

١٤٣٧هـ ٢٠١٦ م

المقدمة

إنّ المتتبع للدراسات الاكاديمية المعاصرة لاسيما تلك التي تناولت تاريخ العراق المعاصر، يجد ان معظمها ركز على الجانب السياسي والعسكري بينما لم يحظ الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالاهتمام نفسة على الرغم من ان صورة الاحداث التاريخية لا يمكن توضيحها الا عبر الإلمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي هي بمثابة البناء الأساسي الذي تقف علية الجوانب الاخرى وتتحرك ضمن قوانينه وأحكامه، وعليه فإن التصدي لموضوع الاقطاع في لواء العمارة يساعدنا كثيرا في فهم مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر، ولما كان موضوع الاقطاع في لواء العمارة لم يفرد له احد دراسة اكاديمية فإني ارتأيت ان اتخذه موضوعاً لرسالتي للماجستير التي حملت عنوان((الإقطاع في لواء العمارة ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية)) وذلك لتمركز الاقطاع في هذا اللواء بشكل كبير وتمكنه من احكام قبضته علية لعلنا نأتي بالجديد والرصين لنسد فيه فراغا معيناً في المكتبة التاريخية العراقية .

قسمت البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تطرقت في الفصل الاول الى الإقطاع في العراق بشكل عام ومساهمة السلطات العثمانية في ظهور النظام الإقطاعي في العراق من خلال اصدار قانون الأراضي الذي أرسى قواعد الإقطاع في العراق، وكذلك نظام الطابو الذي تم بموجبه استحواذ عوائل قليلة على مساحات شاسعة من الأراضي وأدى أيضا إلى تحول العلاقات الابوية بين الشيخ وأفراد عشيرته إلى علاقة المالك بالفلاح، وأشرت فيه الى مساهمة الانتداب البريطاني في بروز النظام الإقطاعي في العراق من خلال تقريب شيوخ العشائر ومنحهم مساحات واسعة من الاراضي وذلك من خلال تشريع نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية اذ خول ذلك القانون الحكام السياسيين صلاحيات واسعة، كما سلطت الضوء على النظام الإقطاعي في العهد الملكي وكيف قامت الحكومات العراقية المتعاقبة في تعزيز سلطة الإقطاعيين من خلال إصدار عدة قوانين أهمها قانون تسوية

حقوق الأراضي الصادر في عام(١٩٣٢)، وقانون اللزمة الصادر في عام(١٩٣٢)، وقانون حقوق العقر الصادر في عام(١٩٣٢)،وقانون حقوق وواجبات الزراع الصادر في عام (١٩٣٣)، وقانون تسوية حقوق الأراضي الصادر في عام(١٩٣٨)، وقانون بيع الأراضي الصرفة الصادر في عام(١٩٤٠)، وقانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصادر في عام (١٩٥١) .

أمّا الفصل الثاني الذي حمل عنوان الإقطاع في لواء العمارة فقد تناولت فيه بدايات ظهور الإقطاع في لواء العمارة وترجع بدايات ذلك الى زمن الدولة العثمانية من خلال استخدام أسلوب التزام الأراضي ومنحها الى شيوخ العشائر، وتم التطرق أيضاً الى سياسة العثمانيين في توزيع أراضي لواء العمارة، وبينت فيه أيضاً الإقطاع في لواء العمارة في ظل الانتداب البريطاني حيث قامت السلطات البريطانية بترسيخ النظام الإقطاعي في ذلك اللواء من خلال تقريب شيوخ العشائر، وتطرقت كذلك للإقطاع في لواء العمارة في العهد الملكي (١٩٢١.١٩٥٨)، إذ قامت الحكومات العراقية آنذاك بإصدار تشريعات تخص لواء العمارة منها قانون (اللزمة) الصادر في عام(١٩٥٢)، وكذلك القانون رقم(٢٨ لسنة ١٩٥٤) الذي منح الفلاح في استئجار اراضي زراعية، والقانون الصادر في عام(١٩٥٥) الذي قسم المقاطعات الممنوحة باللزمة في لواء العمارة .

وجاء الفصل الثالث في مبحثين، تناول المبحث الاول أثر الإقطاع على الاوضاع الاقتصادية فقد كان للإقطاع دور كبير وأثر على الجانب الاقتصادي ولاسيما الجانب الزراعي الذي انتعش بفضل سيطرة الإقطاعيين وذلك لاهتمامهم بالجانب الزراعي ، أمّا المبحث الثاني فقد أوضح أثر الإقطاع على الجوانب الاجتماعية في لواء العمارة، وأهمها الهجرة من الريف الى المدينة نتيجة الظلم الذي لحق بالفلاحين جراء تعسف رجال الإقطاع في لواء العمارة . وتناولت فيه أيضاً أثر الإقطاع على الجانب التعليمي والصحي، وقد كان واضحاً كيف كان للإقطاع اثر في الصراعات والانتفاضات التي حدثت في لواء العمارة

وخصوصاً انتفاضة آل فرطوس وانتفاضة فلاحي آل آزيرج التي حدثت على خلفية معاناة الفلاحين وظلم الإقطاعيين .

وقد اعتمد البحث على مصادر متعددة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة التي أمدتنا بمعلومات دقيقة لا غنى عنها ولاسيما ملفات وزارة الداخلية التي تضمنت تقارير مهمة عن لواء العمارة ، وبالمقابل لم يكن اعتمادي على الوثائق المنشورة إذ شكلت محاضر جلسات مجلس النواب أهمية خاصة لنا إذ تناولت العديد من المناقشات التي دارت بين أعضاء مجلس النواب حول الواقع الزراعي .

ولما كان موضوع الدراسة يتناول الإقطاع في لواء العمارة وكيف أثر على الفلاحين ولتعزيز مصادر البحث فقد أجريت عدة مقابلات مع الفلاحين المعاصرين لتلك الحقبة، وقد أمدوني بمعلومات نادرة لا توجد في كتاب أو وثيقة ، فلهم مني خالص الدعاء بطول العمر .

كما قادني الموضوع الى البحث عن جميع المصادر التي تناولت لواء العمارة، مثال ذلك كتاب ((تاريخ العمارة وعشائرها)) للمؤرخ عبد الكريم الندواني، وكذلك كتاب ((موجز تاريخ عشائر العمارة)) للمؤرخ محمد باقر الجلالي ، إذ تناول الباحثان عشائر العمارة بتفاصيل وافية ، أمّا كتاب عقيل عبد الحسين المالكي الذي حمل عنوان ((ميسان قديماً وحديثاً))، بالإضافة الى كتاب خالد التميمي بعنوان ((العمارة مدينة التسامح والجمال١٩١٥- ١٩٥٨))، وكذلك كتاب ((لواء العمارة في العهد العثماني١٨٦١-١٩١٤)) للدكتورة فردوس عبد الرحمن كريم اللامي ، وفيها تناول الباحثون تفاصيل لا غنى عنها عن لواء العمارة من كل الجوانب ، وكتاب مؤرخ العمارة جبار عبد الله الجويبراوي الذي يحمل عنوان ((تاريخ ميسان وعشائر العمارة)) الذي أمدني بمعلومات عن سياسة العثمانيين في توزيع أراضي العمارة، كما اعتمد البحث على كتاب ((العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)) لمؤلفه حنا بطاطو الذي امدنا بمعلومات قيمة عن القوانين التي صدرت في لواء العمارة، وكذلك كتاب ((تاريخ مشكلة الأراضي في